

وثيقة رقم 299 :

بيان صحفي لوزير الاقتصاد الوطني حسن أبو لبدة حول اتهامه في قضية السوق المالي الفلسطيني لسنة 2007²⁹⁹

29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

بشأن إصدار النائب العام لائحة اتهام لي في قضية السوق المالي الفلسطيني لعام 2007 للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر، يتم اللجوء إلى التسريب في الإنترنت لإعلامي بإجراءات قضائية ضدي، حيث علمت بصدور لائحة اتهام لي بشأن قضية السوق المالي من قبل النائب العام، من بند واحد ألا وهو "غسل الأموال"، وتحويل الملف إلى محكمة صلح رام الله، وعلى الرغم من تسريب ما يوحي بوجود لائحة اتهام من 7 بنود على الإنترنت، وعلى الرغم من أنه لم تصلني حتى تاريخه أي وثيقة رسمية بأي اتهام من أي نوع، وعلى الرغم من أن قضية التلاعب بالأوراق المالية تم التحقيق فيها عام 2007، وانسجاماً مع ما أعلنته مراراً في شهر تموز 2011 بشأن استعدادي لأي مساءلة قد تطرأ حول الموضوع عندما تناثرت الشائعات حول فتح الملف من جديد. فإنني ارتأيت التوجه إلى أبناء شعبنا بهذا البيان الصحفي لوضع الجميع في صورة ما يجري بحقي من تشهير وتشويه حول دوري في قضية السوق المالي عام 2007، والتي أثبتت التحقيقات في حينه قيام مدير الشركة المتحدة للأوراق المالية بالتلاعب في حسابات المستثمرين دون علمهم أو علم أصحاب الشركة.

لقد استكملت النيابة العامة في حينه (عام 2007) تحقيقاتها حول الموضوع، وقامت هيئة سوق رأس المال بتحقيق شامل ومستقل، وتوصلت إلى استنتاجات واضحة بشأن دوري ودرجة مسؤوليتي في هذا الموضوع، وتم تحديد المتهمين (وهم أربعة) من قبل نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية، وتمت إحالتهم جميعاً إلى القضاء، ويتم النظر حالياً في قضيتهم أمام محكمة صلح رام الله. ولم أكن متهماً في حينه من أي جهة أو متهماً لأي جهة.

وأضيف إلى ذلك بأنني قد سُئلت من قبل نيابة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية عن ذات الوقائع في نهاية عام 2007، وإفادتي محفوظة لدى النائب العام (قضية رقم 2007/122). وتمت إحالة القضية في حينه للمحاكم المختصة (ملف 2008/610)، وهي منظورة الآن في محكمة صلح رام الله. وأنا أحد المتضررين الأساسيين في القضية، ولم أكن متهماً من أي جهة، وجميع الإفادات في الملف التحقيقي تشير إلى أنه لا علاقة لي بالموضوع وتؤكد أنني المتضرر. ووفقاً للملف التحقيقي وإفادات المتهمين فإنه معروف للنيابة العامة والقضاء من هم المتلاعبون والمذنبون. وقد أصدرت هيئة سوق رأس المال بياناً توضيحياً للرأي العام في 2007/12/27 أكدت فيه على ذلك.

لقد فوجئت في 2011/8/11 بدعوتي من قبل النائب العام (والتي تم تسريبها على الإنترنت) للتحقيق مجدداً في هذه القضية على الرغم من انتهاء التحقيقات فيها. وفوجئت أكثر بقيام النيابة العامة بالحصول على إفادة جديدة من المتهم الرئيسي (كشاهد هذه المرة) في القضية بتاريخ 2011/8/3، غيرَ فيها إفادته، وضمنها الكثير من الأكاذيب والتحريفات والادعاءات الباطلة والمغرضة. وقد استخدم مكتب النائب العام هذه الإفادة المجددة من المتهم الرئيسي، واستند إليها في إعادة فتح الملف التحقيقي والعمل على توجيه الاتهام لي.

وحرصاً مني على وضع كافة الحقائق أمام الرأي العام، فإنني سأُنشر قريباً جميع الوثائق المتوفرة لدي حول هذا الموضوع لإطلاع شعبنا، ولتعلم القاصي والداني بالتفاصيل ولتفويت الفرصة على مسلسل التشويه والتشهير الذي يمارسه ويساهم فيه كل من تضرر من مواقف وقراراتي وسياساتي خلال عملي في المواقع المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة منتجات المستوطنات.

يا أبناء شعبنا الأبي، لقد عملت على مدار أربعين عاماً بكل ما أوتيت من علم وخبرة وانتماء وحرص وكفاءة للمساهمة في بناء وطن للجميع، لا يفرق بين هذا وذاك، وحاولت أن أكون الجندي الأمين في معارك الدفاع عن قضيتنا الأبية، وقضيت جزءاً من عمري خلف القضبان والإقامة الجبرية في سبيل الدفاع عن كرامة شعبنا وقضيتنا، ولكن البعض لا يرغب بأن يرى النجاح ولا يستطيع أن يتعايش معه. لقد ضقت ذرعاً باستباحة أبسط حقوق كموطن والمحاولات المستمرة من فئة لتشويه سمعتي وتاريخي، وقد لحق بي وبعائلي ضرر معنوي بالغ جراء هذه الحملة المنظمة والموجهة للنيل مني ومن سمعتي وتاريخي.

في ظل ما يجري من اعتداء صارخ على أبسط حقوق كموطن وكمسؤول، وفي ظل مسارعة بعض المنابر للتأويل والتقويل واستباق الأحداث وبث الإشاعات حول استقالتي أو إقالتي، فإنني أعلن لجميع أبناء شعبنا مجدداً بامثالي للكلمة الفصل عند النظر في هذا الموضوع أمام القضاء، ولتقل المحاكم كلمتها في هذه القضية الملفقة.

وعلى الرغم من أن القضية التي نحن بصدها لا علاقة لها بعمل كوزير للاقتصاد الوطني، ولا علاقة لها بأي منصب عام تقلدته خلال حياتي المهنية، فإنه يتعذر علي استمرار القيام بمهامي بكفاءة وتركيز كافٍ في ظل استمرار هذه الهجمة الشرسة، والتشويش والتشهير وبث الإشاعات المغرضة والتخوين، ومحاولة توجيه الإهانة لشخصي ولعائلي. وبناء عليه فإنني أعلن تعليق ممارستي لصلاحياتي ومهامي، والتفرغ للدفاع عن نفسي أمام القضاء في هذه القضية، وسيظهر الحق ساطعاً في سماء فلسطين بإذن الله.

”انتهى“

وثيقة رقم 300 :

تصريح صحفي لبان كي مون في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني حول وضع حد للاحتلال الذي بدأ سنة 1967³⁰⁰

29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

قبل أربع وستين سنة في مثل هذا اليوم، اتخذت الجمعية العامة القرار 181، الذي اقترح تقسيم الإقليم الخاضع للانتداب إلى دولتين. لذلك فإن إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام إلى جانب دولة إسرائيلية تنعم بالأمن أمرٌ طال انتظاره.

وقد أصبحت الحاجة إلى حل هذا الصراع أكثر إلحاحاً في ظل التحولات التاريخية التي تحدث الآن في أرجاء المنطقة برمتها.